م.ت.ف. وتجربة الوحدة الوطنية الفلسطينية

منير شفيق

لعل من المفيد إجراء مراجعة سريعة لتجارب الحوار والوحدة الوطنية الفلسطينية من خلال المراحل التي عرفتها الساحة الفلسطينية منذ المؤتمر الأول الذي انبثقت عنه م.ت.ف. حتى الآن. وإن الهدف من هذه المراجعة يرمي إلى التقاط القوانين، أو السمات، أو الخط البياني العام، من تجارب الحوار والوحدة وذلك من أجل الإفادة، أو الاستنارة، عند معالجة ما يجري الآن من حوار ودعوة إلى تحقيق وحدة وطنية فلسطينية شاملة.

بداية ما من منظمة فلسطينية (أو فصيل أو حركة) تتعامل مع مسائل الحوار والوحدة الوطنية باعتبارها هدفاً في حد ذاته، وإنما أخضعها لاعتبارات أخرى أحياناً تتعلق بالخط السياسي والفكري وأحياناً بموقفه ودوره، وأطواراً لصراعات المحاور العربية وغير ذلك. ولهذا ما من أحد يحق له، أو يستطيع، أن يزايد في هذا الموضوع أو يبدي الحرص عليه أكثر من غيره.

عندما تشكلت م.ت.ف كان نموذجها النمطين المصري والجزائري للجبهة أو "الاتحاد" أي الانتماء إلى الوحدة الوطنية أفراداً وليس منظمات وحركات وأحزاب. وامتد هذا الوضع حتى تسلّم حركة فتح قيادة المنظمة عام 1968. أما موقف فتح من م.ت.ف فكان الترحيب من حيث المبدأ لأنها عبرت عن تشكيل الكيان الفلسطيني. وشاركت من خلال بعض أعضائها في المؤتمر الأول. لكنها كحركة بقيت خارجها تحمل برنامجها المستقل وتمارس نشاطها المستقل، بل وجدت ضرورة بالخروج 180° عن خط م.ت.ف حين أعلنت مباشرة الكفاح المسلح في الأول من كانون الثاني/ يناير لعام 1965. وكان ذلك بمثابة سحب البساط من تحت م.ت.ف. بقيادة الشقيري. بل كان يعني انقساماً حاداً في الموقف الفلسطيني. وكان لحركة فتح حججها التي تسوّغ ذلك. أي كانت تعتبر الخط السياسي والعسكري الذي تبنّته هو شرط الوحدة الفلسطينية وإلا فليمضِ كل في طريقه ليثبت " أيّنا أقوم طريقاً وأصوب نهجاً."

وعندما تعددت الفصائل الداعية للكفاح المسلح وفتحت حوارات مجهدة بينها وبين فتح لتوحيد الموقف أو الاتفاق على برنامج واحد، وجدت فتح نفسها ترفع شعاراً يخرج تلك الحوارات من المأزق الذي دخلته، وهو "الالتقاء في أرض المعركة". أي الوحدة الوطنية تتحقق على أرض القتال ضد العدو وليس عبر موائد المفاوضات.

ثم جاءت المرحلة التي تسلمت فيها حركة فتح قيادة م.ت.ف. وأحدثت تغييراً أساسياً في بنيتها التنظيمية حيث أصبحت م.ت.ف سقفاً جامعاً تحته لحركات ومنظمات ونقابات وجمعيات وأفراد. وبدأ دور الفصائل المسلحة بقيادة حركة فتح ليكون الحاسم في تقرير سياسات م.ت.ف بما في ذلك أسس الوحدة الوطنية الفلسطينية. وهذا ما جعل مسألة الحوار فيما بين تلك الفصائل يقفز إلى المقدمة كلما واجهت الساحة الفلسطينية منعطفاً جديداً. ومالت الفصائل بمجموعها إلى تلخيص الوحدة الوطنية الفلسطينية من خلال التقائها وإجماعها دون أن يربط ذلك بمفهوم الوحدة الوطنية على أساس القوى الاجتماعية المختلفة. ومن هنا أصبح الشغل الشاغل للوصول إلى "الوحدة الوطنية الفلسطينية" هو اتفاق الفصائل المعنية وليس تحقيق ذلك على المستوى الاجتماعي والشعبي وقد اعتبر هذا الأخير متحققاً تلقائياً في حالة تحقق الأولى. وكان في ذلك تجاوز لفهم الطبيعة الحركية والمعقدة للعلاقات بين القوى السياسية والمجتمع. ومن ثم كان في ذلك مصادرة بهذا القدر أو ذلك، لدور المستقلين والقوى الاجتماعية غير المسيّسة عموماً.

على أن السمة التي حكمت ما اعتبر الوحدة الوطنية الفلسطينية تحت خيمة م.ت.ف فقد كان عملياً مجرد انتساب للمنظمة ومشاركة في مجالسها الوطنية، أو لجنتها التنفيذية. أما بالنسبة إلى الاتفاق على ما يسمى ببرنامج الحد الأدنى فقد كان هنالك باستمرار من يعارضه من الفصائل ويعلن معارضته له بل ويمارس على الأرض التحريض ضده. بل كانت هذه هي السمة العامة لعلاقة المنظمات المختلفة بالميثاق الوطني الفلسطيني نفسه. فلو راجع المرء أدبيات فتح أو الجبهة الشعبية أو الجبهة العربية أو منظمة الصاعقة أو الجبهة الديمقراطية، أو القيادة العامة فسيجد أنها جميعاً كانت تعلن شعارات تتجاوز الميثاق. فالكل يذكر الصراع حول ما عرف باسم الدولة الديمقراطية الفلسطينية حيث عورضت بالدولة الفلسطينية الاشتراكية بقيادة البروليتارية، أو الدولة العربية، هذا دون الإشارة إلى ما كانت تتعرض له قيادة فتح من اتهامات "باليمينية" و"الانتهازية" و"الرجعية"، وغير ذلك. ولم تكن الاتهامات التي تلقتها القيادات الفلسطينية المختلفة بأقل من ذلك في هذا المجال. وكان كل ذلك يحدث في ظل بقاء الحوارات مفتوحة للوصول إلى الوحدة الوطنية أو في ألأصح فيما اعتبر وحدة وطنية قائمة في ظل م.ت.ف أو القيادات المشتركة التي كانت تتشكل في حينه.

بكلمات أخرى لم تكن سمة الوحدة الوطنية في الساحة الفلسطينية الالتزام بميثاق بالمعنى الدقيق لكلمة "التزام"، أو الالتزام ببرنامج الحد الأدنى بالمعنى الدقيق للالتزام كما عرفته الجبهات من النمط الذي قام في الجزائر أو مصر أو سوريا أو العراق أو فيتنام أو الصين. أي هنالك وحدة وانقسام في آن واحد. وهناك حوار وهجمات متبادلة بالنقد والتجريح في آن واحد. وما كان لفصيل أن يلتزم بما يتجاوز برنامجه أو يخالفه، وإن كان الجميع حريصاً على الحوار والدخول تحت خيمة واحدة – الوحدة الوطنية – لكن بمفهوم فلسطيني وخصوصية فلسطينية.

طبعاً جاءت هذه الخصوصية من طبيعة الشتات الفلسطيني ومن حالة التجزئة العربية والتأثير العربي والدولي في الساحة الفلسطينية ولهذا كانت كل القوالب المستعارة من تجارب الأقطار والشعوب الأخرى تتكسر عند تطبيقها على الساحة الفلسطينية. بل كان أصحاب تلك القوالب يرفضون ما يجري ولا يستطيعون استيعابه، أو التعامل وإياه، بينما كان المسار الفلسطيني متعايشاً مع هذه الفوضى والتناقضات أو مع هذه الخصوصية التي ولدت ذلك النمط الخاص من العلاقات داخل الساحة الفلسطينية. فمن جهة كان هنالك دائماً ميثاق، وكان هنالك دائماً توصيات صادرة عن المجلس الوطني أو برنامج وقرارات. ولكن هنالك دائماً سياسات مستقلة معلنة ممارسة يطبقها كل فصيل وأحياناً كل قائد تختلف بهذا القدر أو ذاك مع الميثاق أو تلك التوصيات والقرارات والبرامج. وكان دائماً هنالك حوار، ومشاركة في المجلس الوطني أو اللجنة التنفيذية أو القيادات المشتركة. لكن كان هنالك دائماً تأزم في العلاقات، بين هذا الطرف أو ذاك، وكانت هنالك دائماً تهجمات واتهامات.

جاءت تجربة البرنامج المرحلي الذي عرف ببرنامج النقاط العشر والذي بادرت به قيادة حركة فتح، واتفقت مع الجبهة الديمقراطية، لتعلنه الأخيرة بحماية قيادة فتح لها. وذلك حتى يكون بالإمكان التهيئة له وتمريره بسبب ما يطرحه من خلافية عميقة مع منطلقات فتح ومع الميثاق وقرارات المجالس الوطنية السابقة، وفي داخل كل فصيل وفيما بين الفصائل، كما على مستوى العلاقات الفلسطينية العربية. جاءت هذه التجربة لتعطي صورة دقيقة للسمات المتعلقة بالحوارات الفلسطينية – الفلسطينية، والوحدة الوطنية الفلسطينية، ومدى الالتزام بالميثاق وببرنامج واحد. بل تولد عن ذلك تشكل جبهة الرفض بقيادة الجبهة الشعبية. وبدت الساحة الفلسطينية في حالة انقسام حاد. لكن مع ذلك اعتبرت جبهة

الرفض خروج مثليها من اللجنة التنفيذية تجميداً للعضوية وليس خروجاً من م.ت.ف. وبهذا أريد من الحالة الجديدة أن تبقى ضمن إطار الوحدة الوطنية الفلسطينية ولو ضمن خيوط أوْهى من خيوط العنكبوت. وسعت قيادة حركة فتح في المقابل أن تقنع جبهة الرفض أو هذا الفصيل أو ذاك بالعودة إلى الفاعلية في م.ت.ف وحتى اللجنة التنفيذية مع الاحتفاظ بمعارضة برنامج النقاط العشر والإعلان عن معارضته. أي أريد أن تكون هنالك حالة وحدة ولو شكلية بلا اتفاق كامل على برنامج الحد الأدنى أو السياسات القائمة. وقد مورست مثل هذه الحالة فعلاً من قبل البعض خلال مرحلة الثمانينات على الخصوص، وهنالك من مارسها خلال السبعينات كذلك.

المهم هنا أن العلاقات الفلسطينية – الفلسطينية فيما يتعلق بتجارب الحوار والوحدة الوطنية والاتفاق على برنامج واحد وسياسات واحدة، حملت ما أشير إليه من خصوصيات. بل يمكن الإشارة هنا أن قيادة فتح لمنظمة التحرير كانت تتجاوز باستمرار حدود برنامج الحد الأدنى الذي تبنّته وأجنحته في المجلس الوطني. أي كانت سياستها في الراهن متجاوزة، باستمرار، قرارات المجلس الوطني والوحدة الوطنية السابقة. وهذا ما جعل قرارات المجالس الوطنية تمثل ما اتفقت عليه الساحة إغلاقاً لمرحلة انتهت، وليس لفتح مرحلة جديدة يكون هاديها القرار الجديد، أي كانت الصراعات تحتدم فيما بين انعقاد دورتي المجلس الوطني ثم بعد سلسلة من المساومات المعقدة يخرج المجلس الوطني في آخر لحظة وبعد مساومات شاقة باتفاق حد أدنى، يفترض به أن يكون برنامج المرحلة القادمة. لكن يكون ذلك بالنسبة إلى قيادة فتح انجازاً لتدعيم سياساتها للمرحلة السابقة. وذلك لنبدأ دورة جديدة من الصراعات ضد السياسة الرسمية لقيادة م.ت.ف وليتكرر اتهامها بالخروج على قرارات المجلس الوطني الأخيرة. بل كان هذا ينطبق على ما بين دورتين للمجلس المركزي وحتى ما بين اجتماعين للجنة التنفيذية.

هذا يعنى أن الجميع يرسم سياسته ويحاول أن يفرضها على أرض الواقع ضمن إطار الوحدة الوطنية تاركاً وراءه الميثاق أو الاتفاقات السابقة. لكن الجميع حريص على "الوحدة الوطنية" دون أن تمس الحق في رسم كل طرف لسياسته وتبني ما شاء من شعارات، مع الحفاظ على مجال واسع لممارسة مستقلة.

ويلحظ هنا أن القواسم المشتركة تمثلت في المراحل السابقة، في تحرير فلسطين وقتال العدو، بل حتى عندما طرح مشروع البرنامج المرحلي بقي شعار تحرير فلسطين قاسماً مشتركاً، ولو على المستوى الاستراتيجي، وبقي أسلوب قتال العدو قاسماً مشتركاً. ثم كان هنالك الحرص على إبقاء الخلافات الفلسطينية دون سقف الاقتتال قاسماً مشتركاً آخر. بل كان الحرص على إبقاء باب الحوار مفتوحاً، والدعوة إلى الوحدة الوطنية قائمة، قاسمين مشتركين كذلك.

على أن الساحة الفلسطينية دخلت مرحلة مختلفة نوعياً بعد اتفاق أوسلو وقيام سلطة فلسطينية على بعض أجزاء الضفة الغربية وقطاع غزة. لكن ذلك لم يغير من طبيعة الشتات الفلسطيني، ولا من عدد السمات التي حكمت حالة الوضع الفلسطيني عربياً ودولياً ولم يغير ذلك من طبيعة العدو الصهيوني، ولا طبيعة القضية الفلسطينية، ولم يوقف زحف المشروع الصهيوني وأبقى القسم الأعظم حتى من الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال، وأجّج موضوع القدس والمستوطنات اللاجئين.

هذا يعني أن تجارب الحوار والوحدة الوطنية الفلسطينية ما زالت صالحة، عموماً، للتعلم منها والإفادة من دروسها. ولعل أول تلك الدروس هو عدم ربط الحوار والوحدة الوطنية بالموافقة على اتفاق أوسلو أو على سياسات السلطة الفلسطينية، أو قرارات اللجنة التنفيذية وإلا فلا. كما في المقابل عدم اشتراط

تراجع السلطة الفلسطينية عن اتفاق أوسلو وتداعياته شرطاً للحوار والوحدة الفلسطينية وإلا فلا. وإذا كان لا مفر من أن يقوم الجدل، وبحدة، حول اتفاق أوسلو وتداعياته، وهو جدل يتجدد على أرض الواقع كل يوم، فإن هنالك قواسم مشتركة أخرى يمكن الاتفاق حولها، أو التقاطع عندها، وهي ما يمكن أن يخرج منه الحوار ببعض النتائج وتتحقق في ظلها وحدة وطنية فلسطينية إلى هذا الحد أو ذاك. وإن في مقدمة تلك القواسم إعادة تنظيم الصراعات والخلافات ضمن حدود تمنع لاقتتال والقمع والقطيعة. والأهم أن تواجه التحديات التي تهدد القدس والقضية الفلسطينية والوضع بأسره.

وخلاصة الأمر، وإجابةً عن أسئلة تطرحها المرحلة الراهنة من حياة م.ت.ف. والقضية الفلسطينية والمقاومة الفلسطينية، ثمة نقطتان يتوجب التشديد عليهما وأخذهما في الاعتبار.

الأولى: سمة العلاقات التي صحبت فصائل المقاومة وأعضاء م.ت.ف، آنفة الذكر من حيث عدم التقيد بميثاق أو برنامج أو سياسات يومية وفي الآن نفسه هنالك مظلة الوحدة الوطنية المعبر عنها من خلال م.ت.ف وبغض النظر عن الكيفية، أو الحالة، التي كانت تسود في كل مرحلة، أحياناً إلى حد القطيعة والتراشق بأقصى الاتهامات مثل اليمينية، والقيادة المتنفذة، والتواطؤ والتفريط، أو مثل اليسارية الطفولية والتخريبية والمزايدة والولاء لهذا النظام أو ذاك.

هذه السمة لم تهبط بمظلة أو تتشكل بسبب الجهل بأنماط الجبهات الوطنية والوحدات الوطنية، وإنما خرجت نتيجة لواقع الشتات الفلسطيني والتجزئة العربية أولاً، والطبيعة المنظمات أو الفصائل وبرامجها وسياساتها ثانياً.. ومن ثم كانت، في الأغلب أنسب "تنظيم" للعلاقات يتطابق مع الواقع المعطى وإلا لما عاشت كل هذه السنين. فما كان ينفع مع فتح وقيادتها غير هذه الصيغة المفككة، المعقدة، وما كان ينفع مع الفصائل الأخرى غير هذه الصيغة لأن التزامها بقيادة "العمود الفقري" (فتح) وسياساتها من طراز التزام الأحزاب والشخصيات المنظمة لجبهة تحرير فيتنام، مثلاً، بقيادة الحزب الشيوعي الصارمة التي لا تسمح بأي هامش من هوامش التفلت والاستقلالية في طرح السياسات وخوض الصراعات المعارضة لها.

ومع ذلك كان الكل يتذمر وكان الكل راضياً في آخر المطاف عن هذه "الصيغة". ولهذا فإن كل من يتعامل مع م.ت.ف. الآن كأنها الحزب الشيوعي أو الاتحاد الاشتراكي (المصري)، أو جبهة التحرير الجزائرية، أو الفيتنامية، قامت مع قاعدة القيادة المركزية والتزام الأقلية بقرارات الأغلبية، أو حتى بالتزام القيادة بالبرنامج، أو قرارات المجالس الوطنية، إنما يتعاملون مع متخيل لا علاقة له بمنظمة التحرير وتاريخها قديماً وحاضراً أو يتقصدون أن يلبسوها سمات وشروطاً على قياس حركتي حماس والجهاد من أجل إجبارها على القيد بما يسمى البرنامج السياسي وهو غير موجود وغير متقيّد به، أو بالميثاق الذي "عدّل" على "عجل" ولم تتقرر صيغته.. وينسون أيضاً أنهم جميعاً أيضاً يتحدثون عن ضرورة إعادة بناء م.ت.ف. وتفعيلها، وكيفية تشكيل مجلسها الوطني، وعن إشراك حماس والجهاد فيه بعد مفاوضتهما حول شروط ذلك، أو الاتفاق الذي يمكن أن يخرج من الحوار.

فكيف والحال أنهم يضعون شروطاً على حماس لا يتقيدون بها، وإن تقيدوا فشكلياً ومؤقتاً. مثلاً لم تتقيد القادة الفلسطينية عند أي منعطف بقرار للمجلس الوطني، والمجلس المركزي. فقد كانت دائماً مطلقة اليد في عقد الاتفاقات ولا تعود للمجلس الوطني إلا للموافقة على ما سبق، بعد أن يكون قد أصبح من الماضي فيما تتهيأ لتخطّيها، فهذا ما حدث مع مقررات المجلس المركزي في موضوع المشاركة في

مؤتمر جنيف حيث وصلت قيادة فتح إلى اتفاق أوسلو الذي بينه وبين كل مقررات المجالس الوطنية أو ما يسمى ب"البرامج" هوة متسعة أبداً.

المهم إذا أريد فعلاً أن يعاد بناء م.ت.ف وتفعيلها لتأخذ دورها، وإذا أريد أن تضم بين ظهرانيها حماس والجهاد وإذا أريد أن تردم الهوّة التي قامت بين مؤيدي اتفاق أوسلو وتداعيات الاتفاقات بعده ومعارضيها، فإن الطريق إلى ذلك هو باب الحوار المفتوح والإيجابي وليس وضع الاشتراطات المسبقة التي لم يكن لها وجود يوماً في العلاقات بين الفصائل داخل إطار م.ت.ف.

أما إذا كان المقصد تحويل م.ت.ف نقطة صراع تستخفي تحتها الخلافات السياسية فهذا شأن آخر لا علاقة له بإعادة بناء م.ت.ف وتفعيلها، أو التعلم من تجربتها.

النقطة الثانية: تتعلق بالبرنامج السياسي الذي يراد له أن يكون أساس الوحدة الوطنية الفلسطينية في هذه المرحلة التاريخية الحاسمة.

يجب الإقرار أن ليس ثمة برنامج سياسي متفق عليه في ما بين فصائل المقاومة أو فصائل م.ت.ف فهل هنالك اتفاق على "برنامج" أوسلو ونهجه؟ هل هنالك اتفاق على الإستراتيجية الرسمية لفتح وهي "استراتيجية التفاوض" فقط؟ وهل هنالك اتفاق على "خريطة الطريق" واعتبارها "برنامج" التفاوض؟

الخلاف هنا ليس محصوراً بين فصائل م.ت.ف من جهة وحماس والجهاد من جهة أخرى، وإنما هو مستوطن وممتد في ما بين فصائل م.ت.ف بل ربما داخل كل فصيل. وبكلمات أخرى، نحن إزاء بحث حول ما هو البرنامج الذي يمكن الاتفاق عليه في المرحلة الراهنة ولسنا إزاء برنامج متفق عليه ولم يبق غير حماس والجهاد ليوافقا عليه.

البرنامج الوحيد الممكن، ومن دون مساومات غير مبدئية من أي طرف، ومن دون بحث عن صيغ غامضة حمّالة أوجه، أو نقاط متضاربة متناطحة، مثل برنامج النقاط العشر، ومن دون ضربات تحت الحزام، أو محاولة أحد فرض برنامجه على الآخرين، إنه البرنامج الذي يرد على ما يسمى "الحل النهائي" أو "الفصل من طرف واحد"، والذي خلاصته هدم الجدار، وتفكيك المستوطنات، وإنقاذ القدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية، ومنع استيطان الأغوار، ودحر الاحتلال إلى ما وراء خطوط هدنة 1949 أو ما يسمى خطوط ما قبل الخامس من حزيران/ يونيو 1967 مع التشديد على الاحتفاظ بحق العودة. وإذا ما تحقق ذلك يمكن أن تقوم الدولة على أرض محررة مستقلة، وعندئذ يكون لكل حادث حديث في ما يتعلق بالبرنامج اللاحق على ضوء النتائج التي ينتهي إليها تحقيق هذا البرنامج.

ويتبع تحديد أهداف البرنامج مسألتي الإستراتيجية والتكتيك أو وسائل النضال لتحقيقه. وهنا يمكن الاتفاق على أشكال المقاومة المناسبة فلسطينياً وعربياً وإسلامياً وعالماً ثالثياً وعالمياً. بما في ذلك التوافق على القيادة الموحدة مثل لجنة المتابعة في الداخل والخارج.

لا يستطيع أحد أن يقول إنه لا يوافق على هذه النقاط، ولا يستطيع أن يدعي أنها برنامج أي فصيل يفرض نفسه على الآخرين. إنها حقاً القاسم المشترك الممكن بل الرد المباشرة على التحديات التي يواجهها الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة مثل تحدي "فرض حل الجدار".

وهذا البرنامج يستبقي لكل فصيل ما يزيد عليه من نقاط تشكل هويته وبرنامجه التنظيمي فكل فصيل عنده ما يقول أكثر منه ولكنه لا يستطيع أن يفرضه على الآخرين إذا كان يريد الوحدة الوطنية والاتفاق على القواسم المشتركة و الرد على التحديات القائمة ومن ثم إعادة بناء م.ت.ف وتفعيلها وتحديد

علاقتها بالسلطة لا سيما تصحيح العلاقة التي قامت بينهما بعد اتفاق أوسلو وتشكل السلطة حيث قادت السلطة م.ت.ف وليس العكس.